د • نجاة المرسي السنباري

تعليم المرأة وعلاقته باحتياجات العالم العربي من القوى العاملة

تمثل المرأة نصف الثروة البشرية في العالم العربي ، وتعليمها استثمار لتلك الثروة ، تعود فوائده عليها وعلى اسرتها وعلى المجتمع باسره .

ولن يتحقق تقدم المجتمع العربي اجتماعيا واقتصاديا دون مساهمة المرأة مساهمة ايجابية داخل البيت وخارجه ، وكما قال الشاعر المرحوم حافظ ابراهيم منذ سبعين عاما :

من لي بتربية النساء فانها في الشرق علة ذلك الاخفاق

وينطبق قوله على العالم العربي اليوم كما انطبق في بداية القرن العشرين . فبالرغم من التوسع في تعليم الفتيات والنساء خاصة خلال العقدين الماضيين ، فلا زال مستوى تعليم المرأة في معظم البلاد العربية متخلفا عنه في جميع بلدان العالم المتقدمة منه والنامية على السواء ، كما لا تزال مساهمة المرأة في القوى العاملة محدودة للغاية كما سابين فيما بعد .

في هذا البحث ساقوم اولا بتحليل الوضع الحالي لتعليم المرأة في البلدان العربية عامة موضحة الاختلافات بينها في هذا المجال ، وسأعتمد في تحليلي هذا على اخر الاحصاءات في المنشورات العالمية والنشرات الرسمية للحكومات العربية .

وفي القسم الثاني من هذا البحث سأناقش العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على تعليم المرأة في البلدان العربية ، ثم أبين اهمية التوسع في هذا التعليم ، وتغيير محتواه ، حتى يفي باحتياجات المجتمع العربي المتطور ، ويساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية . بعد ذلك سأناقش مدى مساهمة المرأة في القوى العاملة بالدول العربية ، وضرورة فتح مجالات العمل المتنوعة امام المرأة وتوثيق الرابطة بين تعليمها وبين احتياجات العالم العربي من القوى العاملة على جميع المستويات حتى تساهم المرأة في تنمية المجتمع ، وزيادة الانتاج .

الوضع التعليمي للمرأة في العالم العربي

أبدأ بالحديث عن المشكلة الاساسية التي تمثل حجر عثرة في سبيل تقدم العالم العربي ، وهي مشكلة الامية المتفاقمة وخاصة بين النساء ، فقد ترتب على اهمال تعليم المرأة عبر قرون التاريخ ان نسبة الامية بين النساء العربيات تزيد عنها بين جميع نساء العالم ، كما تزيد على نسبة الامية بين الرجال العرب ، ولبنان هو البلد العربي الوحيد الذي تتضاءل فيه نسبة الامية بين النساء حتى تصل الى ٣٠ في المائة فقط وتلي لبنان سوريا والاردن .

اما في جميع البلاد العربية فتزيد نسبة الامية بين النساء على ٨٠ في المئة وليست هنالك بوادر للتحسن في هذه الناحية بالرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها جميع الدول العربية في برامج محو الامية ، وهذه المشكلة تتفاقم عاما بعد عام ، فبينما تنخفض نسبة الامية بين النساء والرجال على السواء حيث تضاعف عدد النساء اللاتي يعرفن القراءة والكتابة في الفترة ما بين ١٩٦٠ و و ١٩٧١ يزداد عدد الاميين والاميات زيادة مستمرة ايضا وتدل الاحصائيات على انه في عام ١٩٦٠ كان هنالك ٢٤ مليون امرأة امية بنسبة ٩٠٫٧ في المائة من مجموع النساء ، وقد انخفضت النسبة الى ٨٥٫٧ في المائة عام ١٩٧٠ بينما زاد عدد الاميات الى ٢٩ مليون امرأة فوق سن ١٥ سنة ، وهذه الظاهرة موجودة في كل الدول العربية فيما عدا لبنان . ويرجع ذلك الى عجز التوسع التعليمي عن استيعاب جميع الطلبات في سن التعليم وعن مجابهة الزيادة الكبيرة في السكان ، ولان الغالبية من المستفيدين من برامج محو الامية رجال . ونظرا لانتشار الامية بين النساء العرب ، فان الغالبية العظمى منهن يصبحن خارجات عن نطاق العمالة لعدم توفر المهارات اللازمة لديهن .

تفاوت الفرص التعليمية بين البنات والبنين

صحيح ان مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين مكفول نظريا في جميع الدول العربية ، فقد نصت قوانين هذه الدول على ان التعليم الابتدائي الزامي بالنسبة للجنسين لمدد تتراوح بين ٥و٩ سنوات ، كما ان حق الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي مكفول للفتيات والفتيان بشرط الحصول على الدرجات المؤهلة . وبذلك لا يوجد في المجتمع العربي تمييز ضد الفتيات من ناحية المبدأ في حق الالتحاق بالتعليم على جميع المستويات وفي معظم التخصصات ، هذا بالاضافة الى ان التعليم مجاني في معظم البلاد العربية حتى نهاية المرحلة الجامعية ، وهذا شيء لم تحققه كثير من الدول المتقدمة اقتصاديا .

ولكن العرض يقل عن الطلب في جميع البلاد العربية حيث لا تسمح امكانيات معظمها بتوفير فرص التعليم لكل من يرغب في ذلك ، وتعطى الاولوية لتعليم الاولاد في جميع المراحل .

ولذلك فان واقع التعليم في البلاد العربية لا يتمشى مع ما اعلنته تلك البلاد من مبادىء عادلة بالنسبة لحق الجنسين في التعليم ، وبالرغم من الزيادة الكبيرة في اعداد الفتيات الملتحقات بكل مراحل التعليم ، فلا زالت اعدادهن اقل بكثير من اعداد الطلبة في جميع مراحل التعليم وانواعه المختلفة .

ويعطي جدول رقم ١ صورة موجزة عن التقدم الكمي في تعليم البنات في العالم العربي في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧١ .

ويوضح هذا الجدول الزيادة الكبيرة في اعداد الفتيات خلال هذه الفترة ، وانا على يقين من استمرار الزيادة خلال السنوات الثلاث الماضية . وقد تقدم تعليم البنات في كل المراحل بسرعة تفوق تقدم تعليم الاولاد مما ادى الى تضييق الفجوة بين تعليم الجنسين الى حد ما . وفيما يلي اناقش التقدم في تعليم الفتيات في كل مرحلة على حدة .

الجدول رقم ١

عدد الطالبات ونسبتهن الى مجموع الطلبة في العالم العربي عامي ١٩٦٠-١٩٧١

مرحلة التعليم	عام ١٩٦٠		عام ١٩٧١	
	عدد الطالبات	النسبة المئوية	عدد الطالبات	النسبة المئوية
جميع المراحل	٢٠٧٧٥	٣٢	٦٠١٤٧	٣٥
المرحلة الابتدائية	٢٠٤١٣	٣٤	٤٠٧٨٩	٣٦
المرحلة الثانوية	٣٣٣	٢٦	١٠٢٢٩	٣٣
المرحلة العالية	٢٩	١٧	١١٩	٢٤

في المرحلة الابتدائية

تدل الارقام الموضحة بجدول رقم ١ ان الغالبية العظمى من الطالبات في العالم العربي يتواجدن في التعليم الابتدائي ونظرا لان التعليم الثانوي والعالي للبنات قد تطور بسرعة تفوق تطور التعليم الابتدائي كما تدل على ذلك معدلات الزيادة السنوية لكل مرحلة ، فقد حدث بعض التوازن بين توزيع الفتيات على مراحل التعليم المختلفة . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه نتيجة لزيادة استيعاب التعليم الثانوي والعالي للفتيات .

وقد زاد عدد الطالبات في التعليم الابتدائي من ٢٠٤١٣٠٠٠ عام ١٩٦٠ بنسبة ٣٤ بالمئة من مجموع المسجلين ، الى ٤٠٧٨٩٠٠٠ او بنسبة ٣٦ بالمئة عام ١٩٧١ ، أي ان عدد الطالبات في هذه المرحلة قد تضاعف خلال احدى عشرة سنة بينما لم تتغير نسبتهن تغيرا ملحوظا .

وهنالك تفاوت كبير بين الدول العربية في هذا المجال كما يتبين من جدول رقم ٢ الذي يعطي نسبة الفتيات الى مجموع الطلبة في المرحلتين الابتدائية والثانوية في كل بلد على حده في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧١ .

ففي عام ١٩٧١ وصلت نسبة الفتيات الى ٤٥ في المائة في كل من لبنان والكويت والاردن والبحرين ، ونجد ان الغالبية العظمى من البلاد العربية تتراوح فيها نسبة الفتيات الى مجموع الطلبة في التعليم الابتدائي بين ٣٤ و ٣٩ في المائة كما هو الحال في مصر وسوريا والجزائر وتونس وليبيا والمغرب والسودان . وتصل نسبة الفتيات الى ٢٩ في المائة فقط في العراق وهي نسبة ضئيلة في دولة لديها الثروات المادية اللازمة لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع .

وتنخفض النسبة الى ٢٠ في المئة في جمهورية اليمن الديمقراطية و ١٠ في المئة في اليمن .

وتجب الاشارة هنا الى ان الفجوة بين تعليم الفتيات والفتيان ظلت على ما هي عليه في مصر خلال فترة تزيد على ثلاثين عاما ، اذ لم تتغير نسبة الفتيات في التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٤٥ وهي نسبة ٣٨ في المائة وتقل عما كانت عليه في عام ١٩٤٠ وهي ٤١ في المائة .

جدول رقم ٢

التطور في نسبة الفتيات الى مجموع الطلبة في المرحلتين الابتدائية والثانوية عام ١٩٥٠\٥١ و ١٩٧١\٧٢

البلد	المرحلة الابتدائية		المرحلة الثانوية	
	١٩٥٠\٥١	١٩٧١\٧٢	١٩٥٠\٥١	١٩٧١/٧٢
الكويت	...	٤٥٪	...	٤٣٪
لبنان	...	٤٥٪	...	٤٠٪
الاردن	٣١	٤٥٪	١٧٪	٤٠٪
قطر	...	٤٥٪	...	٣٢٪
البحرين	...	٤٢٪	...	٤٥٪
مصر	٣٥	٣٩٪	٢٠	٢٩٪
تونس	٢٨	٣٩٪	١٥	٢٩٪
ليبيا	...	٣٩٪	٢	٢١٪
الجزائر	٣٤	٢٨٪	٤٣	٢٩٪
سوريا	٢٨	٣٧٪	٢٤	٢٧٪
المغرب	٤٣	٢٤٪	٣١	٢٩٪
السودان	١٠	٢٤٪	١١	٢٧٪
العربية السعودية	...	٣٢٪	...	٢٠٪
العراق	٢٥	٢٩٪	١٩	٢٩٪
اليمن الجنوبية	...	٢٠٪	٦	٢٠٪
اليمن	...	١٠٪	...	٦٪

مرتبة ترتيبا تنازليا حسب نسبة الفتيات في التعليم الابتدائي في عام ١٩٧١ .

المصدر : منظمة اليونسكو-الدليل الاحصائي العام ١٩٧٢- و١٩٧٣ ... المعلومات غير متوفرة .

واذا فحصنا معدلات الالتحاق الموضحة في جدول رقم ٢ نجد ان ما يزيد على النصف من الفتيات في سن المرحلة الابتدائية لا زلن خارج النظام التعليمي في معظم البلاد العربية ، وترتفع نسبة المحرومات من الدراسة الابتدائية الى ٦٠ في المائة في كل من العراق والمغرب ، و ٧٨ في المائة في المملكة العربية السعودية و ٨٣ في المائة في جمهورية اليمن الديموقراطية . وذلك حسب احصاءات عام ١٩٧٠ / ٧١ .

ويقدر عدد الفتيات المحرومات من التعليم الابتدائي في العالم العربي بخمسة ملايين ، ولا زال الطريق طويلا نحو تصميم التعليم الابتدائي للبنات في معظم الدول العربية وقد لا يتحقق قبل عام ٢٠٠٠ بينما المتوقع ان يتحقق التعليم الالزامي للاولاد في عام ١٩٧٧ ، كما نبه الى ذلك مؤتمر مراكش . ويساعد هذا الوضع على استمرار الامية الفحشاء ليس فقط بين النساء ولكن بين الاجيال المتعاقبة من النساء والرجال على السواء ، ففتاة اليوم ام الغد وتعليمها له آثار مضاعفة كما يشير الى ذلك علماء الاقتصاد . ولن اطيل هنا في التأكيد على اهمية الام المتعلمة ، ولا خلاف على ذلك وقد اقرت ذلك

التوصيات الصادرة من مؤتمرات وزراء التربية والتعليم في اديس ابابا وطرابلس ، ومراكش ، والمؤتمرات الخاصة بتعليم النساء في البلاد العربية والتي عقدت في تلمسان بالجزائر عام ١٩٦٤ ، وفي الكويت عام ١٩٦٩ ، وكذلك وثيقة العمل الدولية الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة بمناسبة عام المرأة في المكسيك في يونيو من العام الماضي .

وعلاوة على ذلك ، فان حرمان الملايين من الفتيات من التعليم الابتدائي يغلق امامهن فرص العمل في دول تتجه الى التصنيع وبذلك يصبحن عبئا اقتصاديا على اسرهن وعلى المجتمع كله ، وقد تدفعهن الحاجة الى الوقوع فيما لا يتمشى مع الدين وتقاليد المجتمع العربي التي حاولنا الحفاظ عليها قرونا عديدة بحرمان المرأة من التعليم وبدعوى ان لا حق لها في العمل الا تحت الحاجة القصوى .

التعليم الثانوي للبنات

لازال التعليم الثانوي في البلاد العربية تعليما للصفوة وخاصة في حالة الفتيات كما تدل معدلات الالتحاق الموضحة بالجدول رقم (٣) . والكويت هي البلد العربي الوحيد الذي يتيح فرص التعليم الثانوي لما يزيد على النصف من الفتيات في سن التعليم وهو ايضا البلد الوحيد الذي استطاع ان يحقق المساواة النسبية للجنسين في الالتحاق بالتعليم على جميع المراحل ، وهذا عمل عظيم في دولة استطاع استغلال عائد ثرواتها المادية في تنمية ثروتها البشرية وتلك هي الثروة الحقيقية .

الجدول رقم ٣

معدلات الالتحاق بالتعليم حسب المرحلة والجنس في بعض البلاد العربية عام ١٩٧٠ \ ٧١ .

البلد	المرحلة الابتدائية		المرحلة الثانوية		المرحلة العالية	
	بنات وبنين	بنات	بنات وبنين	بنات	بنات وبنين	بنات
لبنان	١٠٣	١٠٤	٤٠	٣٠	٩٫٧	٣٫٧
سوريا	٨٤	٨٤	٢٢	٨	٣٫٤	٠٫٨
ليبيا	٨٥	٨٥	...	...	...	...
مصر	٦٦	٨٨	٣٩	٢١	٨٫٠	٣٫٠
الكويت	٧٩	٩٠	٦٩	٩٥	٢٫٣	٣٫٢
السودان	٥٤	٧٠	٢٢	٢١	٢٫٤	٠٫٩
المغرب	٥٨	٧٥	١١	٦	...	...
العراق	٤١	٦٩	٢٥	١٥	٥٫٠	٢٫٣
الجزائر	٢٨	٥٥	١٢	٧	١٫٨	٠٫٤
الضفة العربية						
السعودية	٢٢	٣٤	٩	٣	١٫٣	٠٫٢
اليمن الجنوبية	١٧	٤١	٩	٥	...	...

المصدر : منظمة اليونسكو ، الدليل الاحصائي السنوي ، عام ١٩٧٣ ، ١٩٦٥ .

وفي جميع البلاد العربية نجد ان عدد الفتيات في التعليم الثانوي قد زاد من ٣٣٣ الفا في عام ١٩٦٠ \ ٦١ الى ١٬٢٣٩٬٠٠٠ عام ١٩٧١ \ ٧٢ وقد زادت نسبتهن في هذه الفترة من ٢٦ في المائة الى ٣٣ في المائة . ويصل معدل الالتحاق من البنات في التعليم الثانوي الى ٣٠ في المائة في لبنان ، ٢١ في المائة في كل من مصر وسوريا ، و ١٥ في المائة في العراق ، وتقل عن ١٠ في المائة في بقية الدول العربية .

وتتسع الهوة بين تعليم البنات والبنين في المرحلة الثانوية عنها في المرحلة الابتدائية في كل البلاد العربية كما تدل الاحصاءات الواردة في الجدول رقم ٢ . وتتراوح نسبة الفتيات الى مجموع الطلبة بين ٤٢ في المائة في الكويت و ٧ في المائة في اليمن .

وتجب الاشارة هنا الى ان انخفاض نسبة الفتيات عن الاولاد لا يرجع الى نقص في قدرة الفتيات على التحصيل الدراسي ، بل على العكس من ذلك ، لقد دلت دراسات عديدة على ان نسب النجاح في الامتحانات بين الفتيات اعلى منها بين البنين . ولكن لا زالت الحكومات تعطي الاولوية لتعليم الاولاد .

توزيع الفتيات على التخصصات المختلفة بالتعليم الثانوي

بالاضافة الى ما سبق ، يتميز تعليم البنات في المرحلة الثانوية بعدم التوازن بين توزيع الفتيات على التخصصات المختلفة بهذه المرحلة . فنجد ان الغالبية العظمى من الطالبات تتركز في التعليم الثانوي العام ، وتقل نسبة الملتحقات بالتعليم المهني والتقني وكذلك في معاهد اعداد المعلمين .

وذلك يدل على ان التعليم الثانوي للبنات لازال في مجالات لا ارتباط لها باحتياجات التنمية في المجتمع العربي ، وان تعليم الآلاف من طالبات المرحلة الثانوية يعتبر تقضية للوقت او اعدادا للالتحاق بالتعليم العالي . وتقتضي مرحلة التحول للبلاد العربية من دول ذات اقتصاد زراعي تقليدي الى دول تلتزم بالتصنيع يقتضي ذلك التأكيد على التعليم المهني والتقني وربط هذا التعليم باحتياجات المجتمع العربي في المجالات الصناعية والزراعية الحديثة والخدمات، وذلك للحد من الاقبال الشديد على التعليم العالي .

اما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي العام الذي يستوعب الغالبية من طالبات الثانوي ، فليست لدي احصائيات عن توزيع الفتيات على القسمين العلمي والادبي .

ويعطي الجدول رقم ٤ صورة موجزة عن توزيع الفتيات على التخصصات المختلفة بالتعليم الثانوي في مختلف البلاد العربية .

وبما ان نصيب مصر من طالبات التعليم الثانوي يفوق اية دولة اخرى وتتضمن تقاريرها الرسمية احصاءات عن اعداد الناجحات في شهادة الثانوية العامة للفترة ما بين ١٩٦٦–٦٧ و ١٩٧١–٧٢ . ويتبين من هذه الاحصاءات ما يلي :

١ – في الاعوام الستة زاد عدد خريجات القسم العلمي عن خريجات القسم الادبي . بين الفتيات عنها بين الاولاد .

٢ – تطور التعليم النظري للبنات يفوق تطور التعليم العلمي خلال تلك الفترة . ففي عام ١٩٦٦ – ٦٧ كان عدد خريجات القسم العلمي يعادل ضعف خريجات القسم الادبي ، ولكن في عام ١٩٧١ – ١٩٧٢ زاد عدد خريجات القسم العلمي على الادبي بمقدار ٥٠ في المائة فقط . ويتضح ذلك من الاعداد التالية :

اعداد الناجحات في الثانوية العامة بمصر

السنة	علمي	ادبي
١٩٦٦–٦٧	١٢٬٧٨٦	٦٬٨٩٠
١٩٦٧–٦٨	١٢٬٦٤٦	٩٬٢٤٢
١٩٦٨–٦٩	١٦٬٠١١	٩٬٦٤٥
١٩٦٩–٧٠	١٦٬٩٤٧	١١٬٥٨١
١٩٧٠–٧١	١٥٬٢٨١	٩٬٠٥٩
١٩٧١–٧٢	١٧٬٨١٤	١٢٬٤٢٤

وقد حدث تطور مماثل بالنسبة للاولاد .

وزيادة خريجات القسم العلمي عن الادبي ظاهرة طيبة قد يطيح بها النمو السريع في التعليم الثانوي للبنات حيث ان التعليم الادبي

تعليم رخيص ، ولكنه يحد من فرص التعليم العالي للبنات ، ولا يعد خريجاته لممارسة عمل معين ، ويكون مصير الكثير من خريجاته البقاء بالبيت بينما توجد حاجة كبيرة الى خريجات في التخصصات العلمية وفي معاهد اعداد المعلمات وفي التعليم المهني .

التعليم المهني للبنات

لازال التعليم المهني للبنات في طفولته في كثير من الدول العربية وليس متوفرا في بعضها ، وتتضاءل اعداد الفتيات في التعليم المهني بالمقارنة الى الاعداد الملتحقة بالثانوي العام في كل البلاد العربية ، وان كانت هنالك اعداد كبيرة من الفتيات في التعليم المهني في كل من مصر وتونس والجزائر والعراق . وتقل نسبة الفتيات الى مجموع الطلبة في هذا النوع من التعليم عنها في كل من الثانوي العام ومعاهد اعداد المعلمين كما يتضح من المعلومات الواردة في الجدول رقم ٤ .

الجدول رقم ٤

توزيع الفتيات على التخصصات المختلفة في التعليم الثانوي عام ١٩٧١ ـ ٧٢ .

البلد	الثانوي العام		الثانوي المهني		اعداد المعلمات	
	عدد الطالبات	النسبة	عدد الطالبات	النسبة	عدد الطالبات	النسبة
الاردن	٢٦٫٣٠٤	٤٢	٧٠٨	٢٧	...	...
البحرين	٦٫١١٨	٤٩	١٠٩	٩	...	...
تونس	٢٦٫٩١٥	٣٠	٨٫٠٠٠	٢٤	...	...
الجزائر	٦١٫٦٢٥	٢٩	٤٣٫٠٠٧	٢٧	٢٫٧٥٤	٣٥
العربية السعودية	١٦٫٥٢٥	١٦	٥٤٣	٢٤	٦٫٧٢٣	٤٩
السودان	٣٦٫٨٦٩	٢٧	٧٨	٣	٩٧٨	٣٦
سوريا	٩٧٫٦٦٩	٢٨	٩٢٣	٧	٢٫١٤٥	٤٥
العراق	٩٢٫١٥٦	٢٩	٣٫٢١١	٢٣	...	...
الكويت	٢٩٫٩٨٢	٤٣	٤٨٠	٢٩	٩٥٩	٧١
لبنان	٩٤٫١٤٦	٤٠	...	...	٩٫٦٤٤	٤٨
ليبيا	١٠٫٤٢٩	٢٠	٤٢٢	٢٩	٩٫٨١٧	٤٢
مصر	٤٠٤٫٦٦٦	٣٣	٩٢٫٤٦٠	٣٢	١٢٫٤٩٩	٤١
المغرب	٩٠٫٨٣	٣٠	١٫٠٠٠	١٨	٥٢٣	٢٨
اليمن الشمالية	٣٫١١٢	٢٠	...	...	٩٤	٢٢
اليمن	٤٤	١	ـ	ـ	٤٢٩	٦٩

عام ١٩٦٨

١ ـ التعليم الحكومي فقط .

ـ غير موجود

وقد لا تكشف هذه المعلومات عن ظاهرة هامة وهي نوعية التعليم المهني للبنات حيث يقتصر في كثير من الاحيان على التعليم النسوي استنادا الى ان مهنة المرأة الاساسية هي دورها كربة بيت ، ولكن مفهوم التعليم المهني او التقني المقصود به هو التعليم الذي زود الافراد بالمهارات اللازمة للعمل في الحرف الماهرة والتي تتطلب تدريبا مهنيا معينا ، وقد اشارت الدراسة الخاصة بالتحاق الفتيات بالتعليم المهني في البلاد العربية ، التي اعدتها منظمة اليونسكو للمؤتمر الخاص بالتعليم المهني للبنات (الكويت عام ١٩٦٩) . ان هذا التعليم النسوي لا يصح ان يطلق عليه اسم التعليم المهني او التقني . ويجب دمج هذا التعليم بانواع التعليم الثانوي الاخرى لتزويد خريجي وخريجات هذه المرحلة بما يعدهم لتحمل المسؤوليات الاسرية في الكبر .

وليست كل التخصصات في التعليم المهني مفتوحة امام الفتيات حتى في الدول التي احرزت تقدما كبيرا في هذا الميدان ، ففي مصر مثلا نما التعليم المهني عامة نموا كبيرا وزاد عدد الفتيات الملتحقات به من ٤٩٥ عام ١٩٥٠ الى حوالي ٢٥ الف عام ١٩٦٠ و ٥٨ الف عام ١٩٦٨ و ٩٢ الف عام ١٩٧١ .

وبالرغم من ذلك فلا زالت الفتيات محرومات من دخول التعليم الصناعي والزراعي ، وقد تم دمج التعليم النسائي مع التعليم التجاري وقد توسع ذلك توسعا كبيرا ، ويبدو قصر التعليم الصناعي والزراعي على الاولاد غريبا في دولة فيها آلاف من الطالبات في كليات الهندسة والزراعة .

وقد اثرت الاتجاهات الاجتماعية المقتبسة من الغرب في التوسع في التعليم التجاري بمصر حيث يتدرب عدد كبير من الفتيات على اعمال السكرتارية ، ويدل ايضا على عزوف الفتيات المقتدرات عن الالتحاق بالتعليم الثانوي الصناعي وبالرغم من التوسع الكبير في التعليم المهني بالعراق حيث زاد عدد الطلبة من ٦٢٦ ، ١ في عام ١٩٦٥ الى ٩٫٥٤٣ في عام ١٩٧١ ، ولكن انخفض عدد الفتيات الملتحقات بهذا التعليم في نفس الفترة من ٣٫٧٩٧ الى ٢٢٫٢٣٥ طالبة . وقد حدث في سوريا ايضا انخفاض في عدد ونسبة الفتيات المسجلات بالتعليم المهني من ١٫٠٨٦ طالبة بنسبة ١٢ في المائة من جميع المسجلين عام ١٩٦٥ الى ٤٨٢ عام ١٩٧٠ بنسبة ٥ في المائة فقط ثم ارتفع عددهن الى ٩٢٣ طالبة بنسبة ٧ في المائة من جميع الطلبة الذين زاد عددهم زيادة هائلة في هذه الفترة .

وحدثت تطورات مماثلة في كثير من الدول العربية ، وهذه ظاهرة خطيرة تدل على ان مرحلة التصنيع في البلاد العربية والتوسع في التعليم المهني لتزويد الصناعة بالعمال المهرة ، صاحبه ارتفاع كبير في اعداد الطلبة وتضاؤل في اعداد الطالبات مما يدل على استمرار الاتجاهات المعادية لاشتغال المرأة وخاصة في مجالات الصناعة وغيرها من المهن في مجتمع متطور عصري . وهذه التطورات تناقض توصيات مؤتمر اليونسكو الخاص بالتحاق الفتيات بالتعليم المهني في البلاد العربية الذي عقد هنا في الكويت عام ١٩٦٩ ، وكذلك توصيات مؤتمر مراكش الذي اكد على ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص امام الفتيات وخاصة في التعليم المهني ، وليست هذه مسألة معنوية او انسانية فقط ولكنها ايضا وفوق كل شيء ضرورة لسلامة الكيان الاقتصادي والذي يقتضي تسخير واستخدام جميع القوى البشرية لتحقيق زيادة الانتاج والتقدم الاجتماعي .

وبما ان الاحصاءات المتوفرة من مساهمة المرأة في الصناعة تدل على ان هنالك اعدادا لا بأس بها في الحرف والصناعات في معظم الدول العربية ، فيمكن القول ان هؤلاء العاملات غير مدربات مهنيا لما يقمن به من اعمال .

اعداد المعلمات بالمرحلة الثانوية

مهمة هذا التعليم اعداد معلمات للمدارس الابتدائية وتزيد نسبة الفتيات الى جميع المسجلين في هذا النوع من التعليم عن نسبتهن في التعليم الثانوي العام والثانوي المهني ، وكان من المتوقع ان تصل نسبة الفتيات في معاهد اعداد المعلمين الى النصف او اكثر من مجموع الطلبة وخاصة في البلاد التي تتجه الى تأنيث هيئة التدريس بالمرحلة الابتدائية مثل مصر مثلا ، وقد تحسن الوضع كثيرا منذ عام ١٩٦٥ ، ونجد ان في عام ١٩٧١ ـ ٧٢ كانت نسبة الفتيات تزيد على ٤٦ في المائة في ثماني دول عربية وهي مصر (٤٦٪) ، والبحرين (٤٨٪) والكويت (٤٩٪) ولبنان (٤٨٪) والمملكة العربية السعودية (٤٩٪) واليمن (٦٩٪) ، ولا زالت نسبة الفتيات في هذا التعليم منخفضة جدا في كل من تونس والمغرب حيث وصلت نسبهن الى جميع المسجلين ١٥٪ في تونس و ٢٨ في المائة في المغرب .

وقد حدث تطور سريع في هذا النوع من التعليم في كل البلاد العربية وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية والى حد ما في البحرين وقطر وذلك لسد احتياجات هذه البلاد الى معلمات التعليم الابتدائي من بين المواطنات فيها ، وتخفيف حدة الاعتماد على المعلمات المغتربات . وقد صاحب ارتفاع نسبة الطالبات في هذا التعليم زيادة في نسبة المعلمات الى جميع المعلمين بالمرحلة الابتدائية كما سأبين فيما بعد .

وتجدر الاشارة هنا ان التعليم الثانوي المهني واعداد المعلمات قد أصبح من أهم الوسائل لتحقيق الارتقاء الاجتماعي لكثير من الفتيات من اسر دون المتوسط في المستوى الاقتصادي ، ولا زالت القيم الاجتماعية تقلل من مكانة هذين النوء ينمن التعليم حيث انهما يعتبران تعليما للطبقات الدنيا ، كما يطلق على « خريجات وخريجي هذين النوعين من التعليم الثانوي « انصاف المتعلمين » وهذه وصمة تجعل الكثيرات من البنات بوجه خاص يعزفن عن الاقبال على هذا التعليم والطموح الى الالتحاق بالجامعة او المعاهد العليا بغض النظر عن القدرة على مواصلة الدراسة او الامكانيات الاقتصادية .

وستستمر طبقية هذين النوعين من التعليم الثانوي باستمرار النظام الحالي الذي يفصل فصلا كاملا بين التخصصات المختلفة في مدارس خاصة بذلك ، أي في نظام الفصل بين التعليم الثانوي العام والمهني واعداد المعلمين . والوسيلة الوحيدة للقضاء على هذه الطبقية وتشجيع الالتحاق بالتخصصات المهنية والمواد التربوية ، هو القضاء على المدارس الثانوية المتخصصة والاخذ بمبدأ المدرسة الثانوية الشاملة مع اتاحة فرص الاختيار والتخصص داخل نطاق نظام موحد لجميع طلاب وطالبات المرحلة الثانوية ، وتشجيع الطالبات على اختيار ودراسة المواد المهنية والتربوية وذلك يزيد من رصيد هذه البلاد من خريجات التعليم الثانوي اللاتي يجمعن بين قدر من التعليم العام والتعليم المتخصص ويمكن تعبئة الاعداد اللازمة للاشتغال في الحرف الماهرة ، وكذلك الاعداد اللازمة للتدريس بالمدارس الابتدائية .

وينادي بعض علماء التربية بالعالم العربي بالغاء معاهد اعداد المعلمات واستبدالها بكليات التربية على المستوى العالي وذلك لرفع مستوى معلمات المرحلة الابتدائية وهذا هو المثل الاعلى الذي قد تصبو اليه البلاد العربية في المستقبل البعيد ، ولكنني ارى انه لا يمكن تحقيق ذلك في المستقبل القريب وخاصة في البلاد التي تعاني عجزا في المواد اللازمة للتوسع التعليمي ولعدم قدرة بعض الفتيات على مواصلة التعليم فيما بعد المرحلة الثانوية لاعتبارات مادية واجتماعية .

التعليم العالي

مهمة التعليم العالي هي اعداد الاشخاص المؤهلين تأهيلا عاليا . والتعليم العالي في البلاد العربية تعليم للصفوة حيث ان معدلات الالتحاق بهذ االتعليم محدودة للغاية في جميع البلاد العربية كما يتبين من الاحصاءات الواردة في جدول رقم ٢ ص ٧ .

وقد نما التعليم الجامعي عامة وتعليم البنات بوجه خاص نموا كبيرا منذ عام ١٩٦٠ كما يتبين من جدول رقم ٥ الذي يعطي اعداد الفتياتونسبتهن الى مجموعطلبة التعليم العالي عامي ١٩٦٠ و ١٩٧١. وكما رأينا في جدول رقم (١) فقد زاد عدد الملتحقات بالتعليم الجامعي في كل البلاد العربية من ٢٩ الف عام ١٩٦٠ الى ١١٩ الف عام ١٩٧١ اي زيادة في العدد اربع مرات ، وزادت نسبة الفتيات الى مجموع الطلبة خلال تلك الفترة من ١٧٪ الى ٢٤٪ ، أي انه بالرغم من الزيادة الكبيرة في اعداد الطالبات والتي فاقت الزيادة في اعداد الطلبة ، فان الفتيات يمثلن الربع فقط من مجموع طلبة التعليم العالي من الجنسين .

وهنالك تفاوت كبير بين مختلف البلاد العربية في مستوى مساهمة الفتيات في التعليم العالي ، وبالرغم من حداثة التعليم الجامعي للبنات في الكويت فقد استطاعت هذه الدولة تحقيق انجازات هائلة وتطورا سريعا في التعليم العالي للبنات حتى انه في عام ١٩٧٣ ـ ٧٤ كان عدد البنات في جامعة الكويت اكبر من عدد الاولاد . وتدل الاحصائيات الرسمية على ان عدد الطالبات لهذا العام كان ٢،٢٤٠ طالبة كويتيات وغير كويتيات مقابل ١،٥٩٦ طالبا كويتيين وغير كويتيين ويفوق عدد الطالبات الكويتيات بالجامعة وهو ١،٢٧٢ طالبة عدد الطلبة الكويتيين البالغ ٧٠٥ فقط وترجع هذه الزيادة الى ان عددا كبيرا من الطلبة الكويتيين يدرسون بالخارج في التخصصات الهندسية والعلمية .

جدول رقم ٥

التطور في التعليم العالي للنساء في البلاد العربية
عامي ١٩٦٠ ـ ٦١ و ١٩٧١ ـ ٧٢

البلد	عدد الطالبات		النسبة المئوية	
مصر	١٨،١٢٢	٦٦،٥٣٩	١٧	٢٧
لبنان	٣،٦٦٨*	١١،٠٠٠	١٨*	٢٥
العراق	٢،٧٦٧	١٠،٥٨٥	٢٣	٢٢
سوريا	٢،٤٧٣	٩،١٧٤	١٧	١٩
الجزائر	٢،٣٠٤	٥،٥٤٠	٣٢	٢٣
تونس	١،١١٧*	٢،٥٠١	١٧*	٢٣
المغرب	٦٧٣	٢،٧٩٧	١٤	١٦
السودان	٢١٣	٢،٤٦٧	٥	١٥
الكويت	...	١،٧٥٥	...	٤٩
الاردن	٢٣٧	١،٦٢٤	٢٤	٢٢
العربية السعودية	...	٩٦٧	....	١٠
ليبيا	١٨	٧٣٥	٢	١٢
البحرين	...	١٦٦	...	٥٣
اليمن الشمالية	...	٢٥	...	٢٧

* عام ١٩٦٥ ـ ٦٦ .

١ ـ مرتبة ترتيبا تنازليا حسب عدد الطالبات .

... لا يوجد .

المصدر : اليونسكو الدليل الاحصائي السنوي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

وتتراوح نسبة الفتيات الى مجموع الطلبة بين ٢٢ و ٢٧ في المائة في معظم البلاد العربية كما هو الحال في مصر ولبنان والعراق والجزائر وتونس ، وتقل عن ٢٠ في المائة وتزيد عن ١١ في المائة في كل من سوريا والمغرب والسودان وليبيا ، وتصل نسبة الفتيات في التعليم العالي الى ١٠ في المائة في المملكة العربية السعودية .

بالاضافة الى ذلك فان التعليم العالي هو تعليم للصفوة من ذوي القدرات الذهنية او الاقتصادية وتتراوح معدلات الالتحاق بهذه المرحلة بين ٣ و ١٠ في المائة بين الجنسين في هذه البلاد ، وتقل عن ٥ في المائة بين الفتيات في كل البلاد العربية ، وتصل الى ١ في المائة فقط في كثير منها .

وقد احرزت كل من مصر ولبنان وسوريا والعراق والاردن والكويت تطورا كبيرا في التعليم العالي للبنات من حيث الكم والكيف ، واخص بالذكر توزيع الفتيات على التخصصات العلمية المختلفة كما سأوضح فيما يلي :

توزيع الفتيات على التخصصات المختلفة

بالاضافة الى انخفاض نسبة الفتيات في التعليم الجامعي ، فهنالك عدم توازن في توزيع الفتيات على التخصصات المختلفة في معظم البلاد العربية ويتمثل ذلك في تركيز الفتيات في التخصصات التعليمية التي تعتبر مناسبة للمرأة مثل الانسانيات والعلوم الاجتماعية والتربية ، وهذه الظاهرة غير قاصرة على الدول العربية ولكنها موجودة في كثير من الدول الغربية ، وتوجد اعداد كبيرة من الطالبات في كليات الحقوق والتجارة لان هذه المجالات قد فقدت مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وذلك عكس الحال في الدول الغربية ، وتتميز المجالات التي تساهم فيها الفتيات مساهمة كبيرة بانها مجالات ضعيفة الصلة باحتياجات المجتمع العربي من القوى العاملة المتدربة على المستوى العالي ، ولكنها انواع من العلم يمكن التوسع فيها دون نفقات باهظة كالتي تتطلبها التخصصات العلمية . ويدل تركيز الفتيات في هذه المجالات ايضا على ان كثيرا من الفتيات العربيات يعتبرن التعليم الجامعي تقضية للوقت ومن اجل الحصول على شهادة جامعية لما لها من قيمة اجتماعية حتى لو لم تؤهلهن للعمل في مهنة معينة .

وتجدر الاشارة هنا الى ان كثيرا من الطالبات في هذه التخصصات التحقن بها ضد ارادتهن ونعدم حصولهن على المجموع المؤهل لدخول كليات او تخصصات علمية .

واذا كانت غالبية خريجات هذه التخصصات تعمل في مهنة التدريس في المدارس الاعدادية والثانوية لكان ذلك ظاهرة طيبة ، ولكن كثيرا من الخريجات يتهافتن على العمل في مكاتب الحكومة حيث لا حاجة لهن ويساهمن في تعقيد مشكلة البطالة المقنعة . ويعتبر تعليمهن صناعيا لثروات مادية وبشرية ثمينة لقيامهن باعمال لا تساعد على زيادة الانتاج .

وبالرغم من ذلك فقد حققت كثير من الدول العربية انتصارات كبيرة في مجال التعليم العالي للنساء وخاصة في التحاق الآلاف من الطالبات في تخصصات تعتبر رجالية في كثير من دول العالم المتقدمة واخص بالذكر مجالات الهندسة والطب والرياضيات والعلوم الطبيعية حيث تزيد الفتيات الى مجموع الطلبة في بعض الدول العربية عنها في كثير من الدول الغربية ، وتوجد اعداد كبيرة من الطالبات في كليات الهندسة الى حوالي ١٠ في المائة من جميع الطلبة (٣٤٥٠ طالبة مقابل ٣٦٤٥٠٠ طالب عام ١٩٧١ ـ ٧٢) مقابل ١ في المائة فقط في امريكا ، ونصف في المائة في انجلترا في نفس العام . وترتفع نسبة الفتيات نسبيا في هذا المجال في كثير من البلدان العربية ، ولكنه امنخفضة جدا في لبنان ويرجع ذلك الى تأثر لبنان بالطابع الغربي في التعليم العالى للنساء .

وارتفاع نسبة الفتيات في كليات الهندسة في مصر خاصة ظاهرة تستحق الدراسة فهي لم تأت نتيجة لسياسة معينة من جانب الحكومة بهذا الخصوص ولكن لان الفتيات قد فرضن انفسهن على هذا التخصص بحصولهن على الدرجات اللازمة . واثبتت كثير من الفتيات قدرتهن على اتمام الدراسات الهندسية بجميع تخصصاتها بنجاح وتفوق ولم تستطع اية معارضة ان تقف في طريق تحقيق المرأة لهدفها واثبات كيانها في مجالات كان البعض يعتبرها قاصرة على الرجال .

وترتفع نسبة الفتيات ايضا في كليات الطب في كثير من البلاد العربية وكذلك في جميع التخصصات المتصلة بمهنة الطب ، حيث تتراوح نسبة الفتيات الى مجموع الطلبة بين ٢٥ و ٣٠ في المائة في كل من لبنان ومصر والجزائر .

يمكن تلخيص ما تقدم كالاتي :

بالرغم من التقدم الكبير الذي احرزته الدول العربية في تعليم المرأة وخاصة خلال الحقبتين الماضيتين ، فلا زال تعليم المرأة متخلفا عن تعليم الرجال والفتيان ، والمشكلة الاساسية هي مشكلة الامية المتفاقمة والتي تزيد حدتها عاما بعد عام بالرغم من الانخفاض المستمر في نسبة الامية بين الجنسين ، وتأتي في المرتبة الثانية مشكلة عدم توفر الفرص التعليمية لما يقرب من نصف الفتيات في سن المرحلة الابتدائية وما زال الطريق نحو التعليم الابتدائي للبنات طويلا وشاقا في معظم الدول العربية وخاصة البلدان ذات التعداد السكني المتضخم ، وهنالك ايضا مشكلة انخفاض نسبة الفتيات في التعليم الثانوي والعالي ، ومشكلة عدم التوازن في توزيع الطالبات على التخصصات التعليمية المختلفة حيث تتركز الغالبية في التعليم النظري ، ولا زالت مشاركة الفتيات في التعليم المهني والتقني محدودة وغير متوفرة في بعض البلدان .

كما ان مستوى مساهمة الفتيات في تعليم اعداد المعلمين على المستوى الثانوي والجامعي لا يزال اقل من المطلوب للوفاء باحتياجات التوسع في تعليم الفتيات ، واخيرا فان نسبة الانقطاع عن التعليم والتغيب عن الدراسة تزيد بين الفتيات عنها بين البنين بالرغم من ان مستوى التحصيل الدراسي للفتيات ـ كما تعيشه الاختبارات المختلفة ـ يناظر بل يفوق تحصيل الاولاد .

وانتقل الان الى تحليل العوامل المؤثرة في تعليم الفتيات والنساء في الوطن العربي .

العوامل المؤثرة في تعليم المرأة وعملها

توجد عقبات كثيرة تحول دون التوسع في تعليم المرأة ومساواته بتعليم الاولاد في البلاد العربية والاسلامية عامة . وتنقسم هذه الى عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية يحتاج تحليل كل منها الى بحث مستقل ، ولكنني سألخصها في الآتي :

العامل التاريخي

ابدأ بالعامل التاريخي وهو تعليم المرأة بالمفهوم الحديث وهو نتاج القرن العشرين بل والنصف الثاني من القرن العشرين في كل من المملكة العربية السعودية واليمن ، وقد انشئت المدارس الاجنبية التبشيرية للبنات في مصر وسوريا ولبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وكانت هنالك معارضة كبيرة لهذه المدارس في البداية لطبيعتها الدينية ، وبدأ الاهالي يضغطون على الحكومة لانشاء المدارس الوطنية للبنات وتم ذلك في الثلث الاخير من القرن العشرين ، ويرجع تاريخ انشاء اول مدرسة حكومية مصرية للبنات عام ١٩٧٤ وهي مدرسة السنية الحالية بمدينة القاهرة . وكان نمو تعليم البنات نموا بطيئا جدا في البداية ولم يؤد الاستعمار الى تحسين المستوى التعليمي لافراد الشعب من الجنسين وخاصة النساء وذلك لضآلة ما كان يصرف على التعليم عامة ، ولعدم العناية باعداد المعلمين والمعلمات ، وكانت الحاجة في عدم التوسع في تعليم البنات هي عدم المساس بتقاليد المجتمع العربي وتعاليم دينه التي يزعم انها تعارض تعليم المرأة .

وبتحقيق الاستقلال السياسي من الاستعمار الاجنبي حدثت طفرة كبيرة في التعليم الذي اعتبرته الحكومات الوسيلة الاولى لتحسين

مستوى الشعب الاجتماعي والاقتصادي ، واستفادت الفتيات من التوسع في التعليم ومن قوانين التعليم الالزامي التي صدرت بعد الاستقلال . وكان الغرض الاساسي من تعليم المرأة هو تزويدها بقدر من المعلومات الاولية وبعض المهارات اللازمة لاداء مهمتها كربة بيت وبدأت الصلة بين تعليم النساء والعمالة تتبلور نتيجة للتوسع الكبير في التعليم والحاجة الماسة الى معلمات المرحلة الابتدائية ، ثم الاعدادية والثانوية ، وبدخول الفتاة الجامعة في العقد الثالث من القرن العشرين في كل من مصر ولبنان وسوريا والعراق ، أولا في كليات الاداب ثم في التخصصات العلمية الاخرى ، بدأ يتكون لدى هذه البلاد رصيد من خريجات مراحل التعليم المختلفة يمكن اجتذابه للعمل في المجالات « النسائية » وخاصة تلك التي لا تتيح فرص الاختلاط بين الجنسين وكانت مهنة التدريس في مدارس البنات أول مهنة تفتح باب العمل للمرأة خارج القطاع الزراعي التقليدي ، وتبعتها مهن التمريض والخدمة الاجتماعية والطب ، ولا زالت مساهمة المرأة في الاعمال التي تعتمد على مستوى عال من التعليم ، في معظم البلاد العربية محدودة وتنحصر في هذه المهن التي تعتبر متمشية مع تقاليد المجتمع الاسلامي العربي .

العامـــل الثقـافي

يرد في العديد من المؤلفات الشرقية والغربية على السواء ان تعليم المرأة يخالف تعاليم الدين الاسلامي ، والدليل على ذلك ان تعليم المرأة متخلف في جميع البلدان الاسلامية العربية وغير العربية عنه حتى في الدول التي على نفس مستوى النمو الاقتصادي للدول العربية والاسلامية . وتختلف الاراء ويحتد النقاش في هذا الموضوع ويذهب مؤيدو تعليم المرأة الى ان الدين الاسلامي لا يميز بين الرجال والنساء في طلب العلم وكما ورد في الحديث الشريف آن تحصيل العلم فرض على كل مسلم رجلا كان أو امرأة ، وان كان مفهوم العلم في هذا الحديث غير واضح ، ويقوم الدكتور علي عثمان في بحثه عن « اراء حول الاتجاهات الحضارية نحو تعليم المرأة في البلاد العربية » بتحليل دقيق للاتجاهات التي تحد من تعليم المرأة ويؤكد فيه ان الاسلام لم يكن يعارض تعليم المرأة « والواقع ان العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة هي التي حالت دون تعليم المرأة حتى الازمنة الحديثة وبسبب استمرارية هذه العادات والتقاليد عبر مئات السنين صار الكثيرون من الناس ينظرون اليها خطا على انها عادات وتقاليد دينية ، ولهذا كان يتبادر لذهن هؤلاء ان تعليم المرأة مخالف للدين وتعاليمه » .

ويجب الاضافة ان المعارضة لتعليم المرأة لم تكن معارضة لهذا التعليم في حد ذاته ، ولكن للحريات التي تترتب على تعليم المرأة ، مثل حرية الاتصال المباشر وغير المباشر بالعالم الخارجي ، ففي المجتمع الاسلامي الذي تعود قرونا طويلة ابقاء المرأة داخل جدران البيت،كان تعليم المرأة وخروجها الى المدرسة يوميا كسرا للحصار الذي فرض على المرأة عصورا طويلة ، وتبع ذلك الخوف من أن يؤدي تعليم الفتيات الى الانحراف الخلقي والخروج على تعاليم الدين الاسلامي .

وكان حرص الاسر على الشرف والسمعة المرتبطين ارتباطا وثيقا بسلوك الفتاة والرغبة في حماية الفتيات من الوقوع فيما يسيء الى سمعة الاسرة ، والحرص على تزويجها أو « سترها » في سن مبكرة ، من اهم العوامل التي حالت دون اتاحة تكافؤ الفرص التعليمية للمرأة وبالتالي الى الحد من مساهمتها في الاعمال الاقتصادية المختلفة .

وقد عمت هذه الاتجاهات بين الرجال وكثير من النساء ، وقد قبلت المرأة اتجاهات المجتمع نحوها ونحو دورها في الحياة على انه الوضع الطبيعي ، بل وانه ارادة الله ، فرضيت بحالها ، ولا زالت اتجاهات النساء كبار السن وما لديهن من ثقافة نسائية خاصة جامدة ، تمثل عقبة كبرى في سبيل تغيير مكانة المرأة الاجتماعية ، واستفادتها من فرص التعليم والعمل المتزايدة . حقا ان هناك رائدات في مجالات اجتماعية واقتصادية عديدة ولكنهن أقلية وتأثيرهن على مجموع النساء محدود .

وبالرغم من أن الغالبية العظمى ممن يعارضون ، أو بالاحرى ، لا يعطون الاهمية الكافية لتعليم النساء هم الاميون من الاهالي الذين لا يقدرون اهمية التعليم بالنسبة للمرأة وخاصة لتأدية دورها كربة بيت ، وان لم يكن للمساهمة في الاعمال الاقتصادية ، فهناك الكثيرون من واضعي السياسة التعليمية وبعض رجال الدين الذين يعارضون اتاحة الفرص المتكافئة للدراسة والعمل امام الفتيات لاعتبارات ايديولوجية . فمثلا في كتاب « المرأة بين الفقه والقانون » للاستاذ مصطفى السباعي يسلم الكاتب بحق المرأة في التعليم ولكن للقيام بدور الامومة فقط ، ويخصص لموضوع تعليم المرأة صفحة ونصفا من كتابه المكون من ٢٥٠ صفحة . وفي كثير من كتابات رجال الدين تعبير عن الخوف من انتشار التعليم بين النساء ، مع معارضة شديدة للتعليم المختلط ، والخوف اساسا من اشتغال المرأة خارج البيت ، واعتبار ذلك تهديدا لكيان الاسرة والمجتمع .

ولا زال المجتمع العربي ينظر الى المرأة ودورها في الحياة نظرة محدودة بوظيفتها البيولوجية كما ورد في النص الاتي من مقالة للاستاذ توفيق علي وهبه بعنوان « دور المرأة في المجتمع الاسلامي » .

« لقد خلق الله سبحانه وتعالى الانسان من ذكر وانثى ويسر كلا لما خلق له ، وبطبيعة الانسان ، للرجل عمله في الحياة والمجتمع وللمرأة عملها . فبحكم تكوين الرجل عليه أن يعمل ويكدح ليعول زوجته وابناءه ، والزوجة تنجب الاولاد ، وترعاهم وتربيهم وتقوم على شؤن المنزل وليس في ذلك غضاضة لاي منهما ولا يقلل من قدر دورهما في الحياة ، فعمل المرأة الاساسي في منزلها وان كان الاسلام لا يمنعها من الخروج والعمل خارج المنزل والكدح في الحياة الى جانب الرجل اذا كانت هناك ضرورة تدفعها الى ذلك لكي تعول نفسها أو تنفق على اولادها العاجزين عن الكسب أو من تعول من اخوة أو اقارب اذا لم يكن لهم من يعولهم سواها » .

ويضيف « ان فتح باب العمل للمرأة على مصراعيه تدمير للمجتمع من حيث لا ندري » . « ان اخشى ما اخشاه ان يجيء يوم وكل النساء تعمل ، ويبقى الابناء في ضياع فتضيع معهم القيم والمباديء والاخلاق ، وان الذين يتشدقون بدعاوى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل انما يدعون الى طريق خطر لان الله الذي خلق كلا من الرجل والمرأة من نفس واحدة ، يسر كلا منهما لما خلق له » .

ولا مبرر لهذا الخوف ، فلا زالت نسبة النساء العاملات ضئيلة جدا ، والمطلوب زيادتها الى حد معقول يقدر حسب احتياجات هذه البلاد .

وتذكر الآية الكريمة « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض في الرزق » مع ان هذه الآية لا تقصر فرص العمل على الرجال ، فان فيها عنصر التفضيل أي أن فرص العمل أمام الرجل وقدرته على الكسب اكبر منها عند المرأة .

وبذلك يختلط العامل الاقتصادي مع العامل الايديولوجي ، فهنالك حرص على تأكيد اعتماد المرأة اقتصاديا على الرجل ، وايثار الرجل بحق العمل واعفاء المرأة من مسؤلية الانفاق حتى ولو كان عندها دخل من عملها أو ممتلكاتها . ولا يتمشى هذا المنطق مع واقع النصف الثاني من القرن العشرين ، وفي ضوء ارتفاع تكاليف المعيشة في كل مكان .

العامـــل الاقتصـادي

في ٠أبي ان التقاليـد العربية والاتجاهات الاجتماعية نحو تعليم المرأة لم تعـد هي العقبة الاساسية في سبيل هذا التعليم في معظـم الدول العربية ، فالغالبية العظمى من الاهالي يرغبون في تعليم ابنائهم وبناتهم اذا سمحت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية بالتخلي عـن خدماتهم لفترة مـا ، وللاستثمار في تعليمهم . لان التعليم اصبح هو الوسيلة الاساسية للارتقاء الاجتماعي وخاصة للاولاد فالولد هو الذي يحمل اسم الاسرة ويعاون والديه في الكبر فيكون اسرة من زوجـة واولاد يكون هو المسئول الاول عن الانفاق عليهم وتربيتهم . اما البنت فان مركزها الاجتماعي لا زال يتحـدد بمركز والدها وزوجهـا ، واذا عملت فان عملها يعتبـر اضافة وهي غير مسئولة عن اعانـة والديها أو المساهمة في نفقات بيتهـا .

ويذهب البعض الى ان التكاليف المترتبة على عمل المرأة لا تكفي لتغطية النفقات المترتبة على هذا العمل مثل مصاريف حضانة الاطفال وملابسها ومواصلاتها ، ويغفل هؤلاء ان المرأة العاملة تساهم في زيادة الانتاج في مجتمعها الكبير ، وترتفع بمستوى اسرتها لانهـا لا تحب ان تكون معفاة من المسئولية ، او ان تكون عبئا اقتصاديا ، وهي ايضا تخلق اعمالا لغيرها من النساء ، ولذلك فان مساهمة المرأة في العمالة يتطلب مفهوما جديدا عن المجتمع . فالمجتمع الراكـد يمكنه تجميـد طاقات النساء وعزلهن عن مجرى الحياة ولو كان ذلك على حسـاب تقدمه ومكانته بين دول العالم ، وتتميز المجتمعات العصرية بالحركة الدائمة والتغيير المستمر والبناء من اجل مجتمع افضل يعتمـد على طاقات كل افراده رجالا ونساء .

وفي معظم البلاد العربية ، حيث تتركز الغالبية العظمى من سـكان العالم العربي ، فان العقبة الاساسية في سبيل التوسع التعليمي عامة وتعليم المرأة بوجـه خاص لهي نقص في الاموال والمعدات اللازمة ، والعجز في المعلمين والمعلمات ، وان الطفرات التي احرزتها الكويت ودول الخليج العربي عامة في مجال التعليم منذ الستينات لدليل قاطع على أهمية العامل الاقتصادي في التغلب على العقبات الاجتماعيـة في سبيل تعليم المرأة ، ويجب التأكيد هنـا ان التوسع التعليمي في حد ذاته ليس ضمانا لاتاحة تكافؤ الفرص للجنسين على السواء ، وخاصة اذا كانت الامكانيات لا تسمح بتعليم جميع من هم في سن الدراسة ، حينئذ تعطى الاولوية لتعليم الاولاد ، وقد سلمت جميع الدول العربية بان تعميم التعليم الالزامي لا بد من ان يتحقق بـين البنين قبل تحقيقه بـين البنات ، وهذا ما تتضمنه جميع الخطط التعليمية للبلاد العربية .

وكما يؤثر العامل الاقتصادي على مستوى الحكومات بالحد من توفير الاماكن اللازمة لتعليم البنات ، فان تاثير العامل الاقتصادي على مستوى الاسرة لهو على مستوى كبير من الاهمية أيضا ، فالاسـر الفقيرة والمتعددة الاطفال ، تفضل تعليم الابناء على تعليم البنـات ، وتضطر البنت الى البقاء في البيت لمعاونة والدتهـا في اعمـال البيت . ولذلك نجد ان الغالبية العظمى ، ان لـم يكـن جميـع المحرومات من التعليم بكل مراحله هن الفتيات من اسر فقيرة ، كما ان التوقف عن الدراسة والتغيب ظاهرة تزيد حدتهـا بـين الفتيات وخاصة في الطبقات الفقيرة ، بينما تتوفر فرص التعليم داخل البلاد أو خارجها ، في مدارس حكومية أو خاصة للفتيات من أسـر متوسطة أو غنية ، وقد استطاعت بعض الحكومات العربية تشجيع الفتيـات على الاستمرار في التعليم عن طريق المنح والجوائز والبعثات التعليمية. ولكن المستفيدات من تلك البرامج لا زلن اقلية ، وليست مجانية التعليم ضمانا لديمقراطيته ، فلا زالت هنالك نفقات غير مباشرة للتعليم تعجز اسـر كثيرة عن تحملها ، ويجب وضع هذا العامل موضع الاعتبار عند التخطيط للتوسع في تعليم البنات خاصة . فقد نجد بعض الدول العربية التي تعاني عجزا في الاموال اللازمـة للتوسـع التعليمي ان تشجع انشاء المدارس الاهلية والخاصة حتى تقـل الضغوط على المدارس الحكومية ، وقد يبدو هذا الاقتراح متنافيـا مع مباديء الديمقراطية ولكن الغاء التعليم الخاص او الحد منـه لم يلغ الطبقية في التعليم أو المجتمع .

ولا بد هنا من الاشادة بدور التعليم الخاص في تقدم تعليم المرأة العربية منذ حقب عديدة ، فقد سبقت المدارس الخاصة للبنـات المدارس الحكوميـة في مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية وغيرها . ولا زالت نسبة الفتيات الى جميع الطلبة اعلى منها بكثير في المدارس الخاصـة منهـا في المدارس الحكومية ، وذلك يؤكـد اهمية القدرة المادية للاهالي والحكومات على التغلب على الطبقـات الاجتماعية في سبيل تعليم المرأة .

وليس عامل الانوثة وحده هو الذي يحدد فرص تعليم الفتيات ، ولكن ذلك يعتمد عوامل كثيرة من بينها المستوى التعليمي للبلـد الذي تعيش فيه الفتاة ، فان فرص التعليم امام الفتاة الكويتيـة أو المصريـة أو اللبنانية احسن من فرص تعليم الاولاد في السـودان والمغرب واليمـن .

العامـــل الريفـــي

تقل فرص تعليم الفتيات في القرى عنهـا في المدن وذلك بسبب التخلف الحضاري في القرية عموما وكذلك تخلف الخدمات التعليمية في القرى عنها في المدن . وتدل الاحصائيات الرسمية للدول العربية على ان نسبة الفتيـات الملتحقات في المدارس بالقرى اقل بكثير منهـا في المـدن .

ففي سوريا مثلا ، تدل احصائيات عـام ١٩٦١ ـ ٦٢ الى ان نسبة الفتيات الى جميع الطلبة بالمدارس الابتدائية كانت تتراوح بـين ٣٨ في المئة في دمشق ، ٢٩ في المئـة في كل من حمص وحماه ، و ١٣ في المائة في دير الزور ، وتوجد فروق مشابهة في التعليم الثانوي حيث كانت نسبة الفتيـات الى مجمـوع الطلبة ٣٢ في المائـة في دمشق و١٩ في المائة في كل من ادلب ودرعا .

وتوجد فوارق مشابهة نشيراني اتساع الهوة بين تعليم الفتيات في المدن والقرى في كل من مصر والجزائر وليبيا وغيرها من الدول العربيـة . وليست هذه الظاهرة قاصرة على البلدان العربية ، ولكنها مشكلة تعاني منها جميع الدول الناميـة كمـا يتضح من الدراسات الدوليـة التي اجرتها منظمـة اليونسكو عن التحاق الفتيات بالتعليم في المناطق الريفية عامة . وتدل هذه الدراسات على ان الفتيـات تعانين معاناة مزدوجة بسبب محل اقامتهن وبسب جنسـهن ممـا يضعهن في المرتبة الثانية فيمـا يتعلق بالاسـتفادة من الخـدمات التعليميـة .

وقد ادى اهمال تعليم البنات في القرى واعطاء الاولوية لتعليـم الاولاد الى تعقيـد مشكلة الهجرة من القرى الى المـدن حيث يذهب الرجال باحثين عن عمل ويرفضون العودة الى الريف والعمل في الزراعة ، ولعكس هذه الظاهرة يجب التأكيـد على تعليم الفتيـات لرفع المستوى الثقافي للقرية العربيـة .

تعليم المرأة ومشكلـة البطالـة

من المعروف انه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمـرأة كلما زادت فرص العمل امامها ، وقد اشارت الدراسات التي اجرتها هيئـة القوى العاملة في مصر في عام ١٩٦٢ ان عـدد النسـاء المشتغلات وخاصة في القطاع الحكومي في زيادة مستمرة ، وذلك نتيجة لتحسن

فرص تعليم المرأة ، وان نسبة مساهمة المرأة في العمل خارج البيت تزيد بين المتعلمات تعليما عاليا ، وتقل مع انخفاض المستوى التعليمي .. ففي بحث اجرته الهيئة بين ٢٥ الف امرأة مصرية على مستويات مختلفة من التعليم ، وجد ان نسبة المساهمة من القوى العاملة كانت ٧٤ في المائة بين المتعلمات تعليما عاليا ، مقابل ٤٧ في المائة بين خريجات التعليم الثانوي ، و٦ ، ٤ في المائة بين الحاصلات على أقل من التعليم الثانوي . وتشبه هذه النتائج الى حد كبير النتائج التي توصلت اليها الابحاث في الولايات المتحدة الامريكية .

وحيث ان بعض البلاد العربية ، كمصر مثلا ، تعاني من مشكلة البطالة بين المتعلمين حيث يصعب استيعاب جميع الخريجين في الوظائف الحكومية وغيرها ، فان تعليم المرأة ينظر اليه احيانا على انه قد يزيد من تعقيد مشكلة البطالة بين المتعلمين والمتعلمات ، وان النساء اصبحت تتزاحم على شغل الوظائف المحدودة مما يقلل من فرص العمل امام الرجال ، وفي المجتمع العربي يعتبر التوظف والمساهمة في القوى العاملة حقا لا نزاع فيه للرجل ، وقد اشار عالم الاقتصاد جونار ميردال في دراسته لدول اسيا « ان المجتمع الذي يصعب فيه استيعاب جميع الخريجين في العمل الاقتصادي، لا يشجع على ازالة العوائق التقليدية ضد مساهمة المرأة في القوى العاملة » . وانه لمن السخريات ان في الدول العربية حيث ترتفع نسبة الامية بين النساء ، بدأت بوادر البطالة بين المتعلمات تظهر وتحتد ، ويرجع ذلك الى سوء توزيع الفتيات على التخصصات التعليمية وتركيزهن في الكليات النظرية كما اشرت سابقا ، بينما تحتاج البلاد العربية جميعها الى خريجات في التخصصات العلمية ، ومجالات الطب والتمريض والخدمة الاجتماعية ، ويحتاج التوسع في تعليم البنات الى الآلاف من المعلمات في جميع التخصصات .

ولذلك نرى ان مشكلة البطالة بين المتعلمات والمتعلمين عامة ناتجة عن خلل في النظام التعليمي ، وسوء استغلال الخريجات والخريجين . ومن المتوقع ان التغير في الهيكل الوظيفي في البلاد العربية نتيجة لحركة التصنيع والتعمير التي بدأت تعم هذه البلاد ، سيزيد من قدرة الاقتصاد على استيعاب الخريجين من جميع المستويات التعليمية ، مما يخفف من حدة البطالة بين المتعلمين والمتعلمات ، وخاصة اذا اعيد توزيع طالبات وطلبة التعليم الثانوي والجامعي على التخصصات المختلفة والتأكيد على التخصصات العلمية والمهنية .

مساهمة المرأة في القوى العاملة

ان مستوى واهمية مشاركة كل من الرجال والنساء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية يتحدد بمستوى ونوعية تعليم أي منهم . وقد ترتب على انخفاض مستوى تعليم المرأة العربية ، وفي تركيزه فيمجالات لا ترتبط باحتياجات البلاد من اجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بالاضافة الى شيوع اتجاهات تعارض اشتغال المرأة ، وتقصر دورها على البيت ، ان نسبة النشاط الاقتصادي بين النساء في البلاد العربية منخفضة جدا ، وهي تتراوح بين ١٠ في المائة و١ في المائة من مجموع النساء في البلدان المختلفة بمتوسط قدره ٣ في المائة في معظم البلاد العربية .

وتنخفض نسبة النشاط الاقتصادي عموما في البلاد العربية حيث تقدر بثلاثين في المائة . ويرجع ذلك الى المساهمة المحدودة للمرأة في العمل الاقتصادي ، بالاضافة الى خلل في التكوين الديمقراطي للسكان حيث ترتفع نسبة الافراد ممن هم دون سن ٢٠ سنة عنها في معظم بلاد العالم .

وتعطي الاحصاءات المتضمنة في الجدول رقم ٦ صورة موجزة من اعداد النساء الناشطات اقتصاديا وتوزيعهن على قطاعات العمل المختلفة بما فيها الاعمال باجر وبدون اجر ، في بعض الدول العربية التي تتوفر لديها هذه الاحصاءات ، وتجب الاشارة هنا الى أن بعض هذه الاحصاءات قديمة ، ولا يمكن معرفة مدى دقتها ، واستعمالها هنا ليس تمثيلا للحقيقية ولكنها ارقام تقريبية . فد تزيد آو تقل عما هو موجود فعلا في هذه البلاد .

ويتضح من هذا الجدول ما يلي :

بالرغم من ضآلة مساهمة المرأة في القوى العاملة في هذه البلاد فهن موزعات على العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة وأن لم يكن هنالك توازن في هذا التوزيع حيث يركز عمل المرأة في بعض المجالات ويقل في البعض الاخر ، مع التفاوت الكبير بين البلدان المختلفة في هذه الناحية . وباختصار فأن عمل المرأة العربية في المجال الاقتصادي لا يقتصر على مجالات محدودة كما يزعم بعض الكتاب الغربيين فقد غزت المرأة في كثير من البلدان العربية مجالات عمل لم تكن مفتوحة للمرأة فيما مضى ، وهذا ، بفضل التوسع التعليمي للبنات في هذه البلاد . وتتميز مساهمة المرأة في العمل بما يلي :

لا زالت الغالبية العظمى أو ما يقرب من ٤٠ في المائة من النساء العاملات في البلاد العربية المذكورة في الجدول رقم ٦ وذلك باستثناء الكويت ، يقمن بالعمل في مجال الزراعة التقليدي بأجر أو بدون أجر ، وذلك يرجع لقدرة الزراعة على استيعاب النساء الاميات ، وهذا يؤكد اهمية تنظيم برامج نوعية لهؤلاء النساء ، وتدريب الاعداد اللازمة من النساء للعمل في التوجيه والارشاد الزراعي ، لتحسين مستوى الانتاج الزراعي والخدمات في القرية .

ويوجد عدد كبير ، او ما يقرب من ٢٦١ الف امرأة ، في مجال الحرف والصناعات الخفيفة ، وهذا المجال ايضا يمكن مساهمة المرأة فيه دون اعداد مهني أو حرفي معين . والمتوقع أن معظم العاملات في هذا المجال اميات وغير مؤهلات حرفيا ، ويمثل هذا المجال اكبر مساهم للنساء في العمل في كل من ليبيا وتونس . ويجب اجراء البحوث اللازمة لمعرفة المستوى التعليمي للنساء في هذا المجال ودور التعليم المهني في زيادة مساهمة المرأة في الاعمال الصناعية عامة ، وخاصة في الوقت الذي تتجه فيه الدول العربية نحو التصنيع ، حتى لا يؤدي هذا التطور الى الاستغناء عن النساء لعدم توفر المهارات اللازمة لديهن .

وقد اشرت سابقا الى الاتجاهات المعادية لاشتغال المرأة وخاصة في المصانع بحجة ان هذا العمل يضر بصحة المرأة وانوثتها ، وكم من اعمال تقوم بها المرأة خارج المصانع اشق بكثير مما يقوم به كثير من الرجال .

وهناك اتجاه في بعض الدول العربية حديثا يدعو الى اشتغال المرأة في الصناعة كوسيلة للحد من النمو السكاني حيث ان المعروف ان عدد الاطفال لدى المرأة العاملة أقل منه بين النساء غير العاملات .

وتستوعب الخدمات بكل أنواعها اعدادا كبيرة من النساء في معظم البلاد العربية وبشمل ذلك الخدمات العليا التي تحتاج الى قدر كبير من التعليم مثل الخدمات الاجتماعية والصحية والمجالات الرياضية ، وكذلك الخدمات الدنيا مثل الخدمة في البيوت وهذا مجال منتشر بين النساء في المغرب ، ومن المتوقع ان يقل اقبال النساء على هذا النوع من العمل نتيجة للتوسع في تعليم الفتيات .

وتقوم اعداد كبيرة من النساء بأعمال المبيعات والتبادل التجاري الفردي وخاصة في لبنان ومصر والمغرب وتونس والجزائر . وترتفع مساهمة المرأة في المهن العليا والمتوسطة من ناحية العدد بالنسبة الى جميع العاملين في هذا القطاع حيث تمثل المرأة ما بين الربع والثلث من جميع العاملين ، وهي نسبة اعلى من نسبة مساهمتهن في العمل بوجه عام ، وتستوعب مهنة التدريس اكبر عدد من النساء العاملات في المهن العليا ، وتلك هي المهنة الوحيدة التي تتوفر عنها الاحصاءات عن نسبة النساء الى جميع العاملين ، وترتفع نسبة النساء نسبيا في مهنة الطب ولكنها اقل بكثير منها في مهنة التدريس وذلك لحداثة الدراسات الطبية للنساء في معظم البلاد العربية .

جـــدول رقـــم ٦

مجموع النساء العاملات وتوزيعهن على قطاعات العمل الرئيسية في بعض البلاد العربية

القطـــاع الاقتصـــادي	مصـر ١٩٦٦	الجزائر ١٩٦٦	المغـرب ١٩٧١	تونـس ١٩٦٦	ليبيـا ١٩٦٤	سوريـا ١٩٧٢	لبنـان ١٩٧٠	الكويـت ١٩٧٠
لمشتغلات في المهن العليا والوسطى	٧٨ر٧٠٠	١٨ر١٠٠	٢٣ر٨٠٠	٧ر٦٠٠	١ر٤٠٠	١٨ر٤٠٠	٢٠ر٠٠٠	٧ر٥٠٠
" " الاعمال الادارية	٦ر١٠٠	١ر٢٠٠	٢٧ر٧٠٠	٣٠٠	٣٠	٠٠٠	٢٢٥	١٠
" " العمل المكتبي	٤٢ر٦٠٠	١٠ر٤٠٠		٥ر٣٠٠	٢٤٠	٨ر٧٠٠	٩ر٧٠٠	١ر٥٠٠
" " المبيعات والتجارة	٣٠ر٠٠٠	١ر٦٠٠	١٠ر١٠٠	١ر٠٠٠	١٧٠	٨٠٠	٣ر٠٠٠	١٤٠
" " الزراعة	١٢٥ر٨٠٠	٢٣ر٢٠٠	٢٢٨ر٤٥٠	٨ر٠٠٠	٣ر٦٠٠	٢٨٩ر٠٠٠	٢١ر٢٠٠	١١
" " المواصلات والاتصال	١ر٥٠٠	٩٠٠	٠٠٠	٦٠٠	٩٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
" " الحرف والصناعات	٤٢ر٢٠٠	١٤ر٦٠٠	١١٨ر٤٠٠	٢٨ر٢٠٠	٨ر٤٠٠	٣٠ر٠٠٠	١٨ر٥٠٠	٧٠٠
" " الخدمات والرياضة	٨٧ر٥٠٠	٢٩ر٠٠٠	١٢٤ر٧٠٠	١٢ر٠٠٠	٢ر٣٠٠	٢ر٠٠٠	٢١ر٢٠٠	١ر٦٠٠
ملات في غير المهن السابقة والباحثات ن عمل	٢٠٧ر٥٠٠	١٠ر٣٠٠	٧٢ر٠٠٠	٣ر٤٠٠	٣ر٧٠٠	٨ر٢٠٠	٥ر٣٠٠	١٤٠
جميـــع المشـــتغلات	٦٢١ر٩٠٠	١٠٩ر٥٠٠	٦٠٥ر٢٠٠	٦٦ر٥٠٠	١٩ر٩٠٠	٣٥٧ر٥٠٠	٩٩ر١٠٠	١٦ر٦٠٠
النسبة المئوية الى جميع النســـاء	٤ر٠ ٪	١ر٨ ٪	٨ر٠ ٪	٣ر٠ ٪	٢ر٧ ٪		٩ر٥ ٪	٥ر٢ ٪

المصدر : منظمة العمل الدولية ، الدليل السنوي لاحصائيات العمل ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ .

وهنالك حاجة كبرى الى تجميع الاحصاءات عن اعداد ونسب النساء في كل مهنة على حدة للوقوف على حقيقة مساهمة المرأة في هذه المجالات .

وتجتذب المهن العليا النساء في الدول العربية ، وخاصة مهن التدريس والطب والخدمة الاجتماعية لانها تعتبر متمشية مع تقاليد المجتمع الاسلامي ولانها تتمتع بمكانة عالية وخاصة مهنة الطب والتدريس بالمرحلة الجامعية .

وتساهم المرأة في مجالات الادارة مساهمة محدودة فيما عدا مصر حيث تعمل اعداد كبيرة من النساء في النظارات والتفتيش وغيرها من الاعمال الادارية وخاصة في وزارات التربية والتعليم ، والخدمة الاجتماعية ، والاعلام ، والتعليم العالي ، وتوجد نسبة لا بأس بها من النساء في الاعمال الادارية في كثير من الدول العربية حيث فرص الترقي امام النساء المؤهلات تأهيلا عاليا مفتوحة في كثير من المجالات ، ولكن لابد من المزيد من النساء في المراكز القيادية حتى يكن نموذجا تحتذي به الفتيات والنساء ، وليس في ذلك مزاحمة للرجال ولكن مشاركة في تحمل المسئوليات وبناء المجتمع .

ويستدعي ذلك تغييرا في اتجاهات المجتمع نحو المرأة وقدرتها على القيام بالاعمال القيادية .

وقد كانت اعمال السكرتارية من المجالات التي يقل اقبال النساء عليها في المجتمع الاسلامي لانها تستدعي الاختلاط بالرجال ، ولبنان هو البلد العربي الوحيد الذي تصل فيه نسبة النساء في اعمال السكرتارية الى ٢٥ في المائة ، ويليه تونس . اما في بقية البلاد العربية فلا زالت مساهمة المرأة في هذا المجال محدودة ، وان كان هنالك تطور كبير في هذه الناحية نتيجة للتوسع الكبير في التعليم التجاري للبنات في مصر مثلا ، ونتيجة لانشاء معاهد السكرتارية .

مما تقدم يتضح ان مساهمة المرأة في الاعمال المختلفة في زيادة مستمرة وتشمل معظم المجالات في كثير من البلدان العربية ، ولا زالت مساهمة المرأة محدودة في بعض البلاد مثل العربية السعودية حيث يقتصر عمل المرأة على التدريس والتمريض والطب والخدمة الاجتماعية. وبزيادة فرص تعليم النساء في كل البلاد العربية فمن المتوقع ان يزيد عدد النساء العاملات زيادة كبيرة ، وان تفتح امامهن مجالات عمل جديدة وخاصة في العمالة المتدربة . ففي تونس مثلا زاد عدد النساء العاملات من ٥٠٠ر٦٦ بنسبة ٣ في المائة من كل العاملين عام ١٩٦٦ الى ما يزيد على ٣٤٠ الف بنسبة ١٣ في المائة عام ١٩٧١ . وخلال نفس الفترة تضاعف عدد النساء العاملات في سوريا اربع مرات من ٨٨ الف الى ٣٠٧ آلاف . بينما تدل الاحصاءات على أن عدد النساء العاملات ونسبتهن الى جميع العاملين لم تتغير في مصر بين عامي ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ بينما تغير توزيع العاملات على القطاعات المختلفة حيث انخفضت مساهمتهن في مجال الزراعة والحرف غير المتدربة وزادت في مجالات المهن العليا والمتوسطة .

وتجب الاشارة هنا الى انه بالرغم من انخفاض نسبة العمالة بين النساء في العالم العربي ، فان المرأة العربية العاملة تتمتع بامتيازات لم تحصل عليها المرأة الغربية ، مثل تساوي الاجور في الاعمال المتساوية وخاصة في القطاع الحكومي ، والامتيازات العينية ، وفرص الترقي على قدم المساواة مع الرجال وذلك ناتج عن اتباع نظام الترقية الاجتماعية وشغلت المرأة منصب وزيرة في العراق في الخمسينات ، وفي مصر في الستينات ، ويجب المحافظة على هذه المنجزات بل وزيادتها .

فبغض النظر عن مبادىء العدالة والمساواة التي تحتم اتاحة الفرص المتكافئة للمرأة في التعليم والعمل ، فان المجتمع العربي اليوم يواجه اقسى التحديات ويمر بفترة تطور وبناء لم يشهدها في الماضي ، وهو في هذه الفترة في اشد الحاجة الى الافراد المتدربين من الجنسين على جميع المستويات . ويمكن القول هنا ان المرأة العربية ثروة بشرية لم تستثمر ولم تستغل بعد بالقدر الكافي . ويمكن الاعتماد عليها لكفاية حاجة هذه البلاد من القوى العاملة المتدربة في مجالات لا تتعارض مع تقاليد المجتمع العربي ، فانا أتوقع أن يستمر في البلاد العربية التمييز بين تلك الاعمال التي تعتبر اكثر ملاءمة للنساء وأخرى للرجال ، ويجب اجراء البحوث لحصر كل الاعمال التي يمكن زيادة مساهمة المرأة فيها لتحسين الكفاءة وزيادة الانتاج . وقد يبدو لاول وهلة ان هذه الاعمال قاصرة على التدريس والتمريض والطب والخدمة الاجتماعية كما يزعم البعض المخططون للقوى العاملة في بعض البلاد العربية .

فبالاضافة الى هذه المجالات توجد اعمال المحاسبة والصيدلة واجراء البحوث بكل انواعها ، والارشاد الزراعي ، واعمال الادارة والتخطيط التربوي والاقتصادي ، ويجب ان يتسع نطاق عمل المرأة فيشمل جميع المستويات من العمل اليدوي في المصنع الى المساهمة في وضع السياسة التعليمية والاقتصادية ، وخاصة في تلك المجالات التي يكون لها تأثير على حياة المرأة والاسرة بوجه عام .

يتضح مما سبق ان هنالك حاجة ماسة الى المزيد من الايدي العاملة النسائية وخاصة في قطاعات العمل الحديثة في كل البلاد العربية ، وباستطاعة هذه البلاد ان تعتمد على رصيدها من النساء لرفع مستوى القوى العاملة كما وكيفا ، ولا يعني ذلك تحويل المجتمع العربي الى مجتمع غربي ، ويمكن المحافظة على الطابع الشرقي الاسلامي بالتأكيد على رفع مساهمة المرأة في تلك المجالات التي يعتبر العمل فيها متمشيا مع تقاليد المجتمع ، مع ترك مجال العمل مفتوحا في كل المجالات التي ترغب النساء العمل فيها ، والتي يكون لديهن الاستعداد والقدرة على ادائها وان يتسع شعار الرجل المناسب في العمل المناسب ، « ليشمل المرأة الكفء في العمل المناسب » .

فهنالك اعمال اثبتت المرأة تفوقها في ادائها ، واذا اتيحت فرص العمل المتكافئة امام المرأة في مجالات عديدة متنوعة لاثبتت قدرتها وكفاءتها فيها .

وفيما يلي اذكر بعض المجالات التي يجب ان تعطى الاولوية في محاولات زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة .

الحاجة الى المعلمات

تقاسي جميع البلدان العربية من نقص شديد في المعلمين والمعلمات لسد احتياجات التوسع التعليمي في كل المراحل . ويمكن سد العجز في هذا المجال عن طريق زيادة مساهمة النساء في مهنة التدريس من مرحلة الحضانة حتى الجامعة ـ فمثلا في هذه المهنة التي تعتبر متمشية مع تقاليد المجتمع الاسلامي ، لا زال تمثيل المرأة فيها أقل من المطلوب ، وتدل الاحصاءات على ان نسبة المعلمات الى مجموع المعلمين من الجنسين أقل في البلاد العربية منها في معظم دول العالم حيث يعتبر التدريس بالمرحلة الابتدائية مهنة نسائية . وحيث تتساوى مساهمة النساء والرجال في التدريس بالمرحلة الثانوية ، اما في البلاد العربية فلا زالت نسبة المعلمات في المرحلة الابتدائية اقل من النصف من مجموع المعلمين فيما عدا مصر والعراق والاردن وقطر ، والى حد ما الكويت والبحرين وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة بأعداد المعلمات في هذه البلاد خلال السنوات القليلة الماضية .

ويعطي الجدول رقم ٧ اعداد المعلمات ونسبتهن الى مجموع المعلمين حسب المرحلة في كل بلد على حدة . وتدل هذه الاحصاءات ان نسبة النساء تقل في المراحل العليا من التعليم ، وتقل احيانا عن نسبة الطالبات الى مجموع الطلبة مما يؤدي الى الاستعانة بالمعلمين في مدارس البنات الثانوية ، ونادرا ما تقوم المعلمات بالتدريس في مدارس البنين كما في العراق مثلا ، وقد لجأت المملكة العربية السعودية حديثا لسد النقص في معلمي المرحلة العليا الى الاستعانة بالتلفزيون لتوصيل محاضرات الاساتذة الرجال الى الطالبات . ويحتاج التوسع في تعليم البنات على جميع المراحل الى الالاف من المعلمات وخاصة معلمات المرحلة الابتدائية . ومن المقدر انه لتحقيق هدف تعميم التعليم الالزامي في عام ١٩٨٥ حسب توصيات مؤتمر مراكش ان يزيد عدد المعلمين والمعلمات الى ٩٦٤ الفا ، ويكون النصف او اكثر من النساء . اي انه يجب ان يتوفر لدى هذه البلاد ما يقرب من نصف مليون معلم بينما كان عدد معلمات الابتدائي أقل من ١٢٤ الفا في عام ١٩٧١ ـ ٧٢ . هل تستطيع هذه البلاد بامكانياتها الحالية تدريب ٣٥٠ الف معلمة في مدة ١٥ سنة ؟ والواضح ان معاهد اعداد المعلمات لا تستطيع وحدها توفير احتياجات هذه البلاد من المعلمات ، ويحتاج التوسع في انشاء معاهد المعلمات اموالا باهظة تعجز معظم البلاد العربية عن توفرها ، ولذلك فانني ارى ضرورة ادخال المواد التربوية في المدارس الثانوية وجميع الكليات التي فيها اعداد كبيرة من الفتيات والنساء حتى يمكن الاستعانة بالخريجات في التدريس بالمرحلتين الابتدائية والثانوية ، حتى اذا اقتضى الامر تكليف الخريجات بالتدريس في المدارس الابتدائية خاصة ولو فترة معينة ، ولابد من توفير الحوافز اللازمة لتشجيع الخريجات للعمل بالتدريس ، ورفع مكانة المعلمة والمعلم .

الجدول رقم ٧

اعداد المعلمات ونسبتهن الى مجموع المعلمين حسب المرحلة التعليمية عام ١٩٧١ ـ ٧٢

(١) البلد	عدد المعلمات			النسبة المئوية		
	التعليم الابتدائي	الثانوي	العالي	ابتدائي	ثانوي	جامعي
مصر	٥٢٥٠٠٠	١٥٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٣	٢٩	٠٠٠
العراق	١٨٨٣٠٠	٩٨٠٠٠	٩٢٠٠٠	٧١	٣٣	١١
الجزائر	١١٨٦٠٠	١٨٠٠٠	٥٠٠٠	٢٦	٢٧	٠٠٠
سوريا	٩٨٣٠٠	٩٢٠٠٠	١٠٩٠٠	٣٦	٢٩	٩
السودان	٧٨٧٠٠	١٣٥٠٠	٠٠٠٠	٩٣	١٩	٠٠٠
المغرب	٩٨٣٠٠	٤٠٠٠٠	٩٦٠٠	١٨	٣٠	١٤
السعودية	٥٣٠٠٠	١٤٢٠٠	٦٩٠٠	٢٨	١٨	٧
الأردن	٣٨٠٠٠	١٨٦٠٠	٥٩٠٠	٤٩	٣٣	٣٠
ليبيا	٣٨٠٠٠	٦٠٠٠	٦٧٠٠	٢٤	٩٩	٥
الكويت	١٠٠٠٠	٨٧٠٠	٣٩٠٠	٤٦	٤٥	٩٠
تونس	٩٠٥٠٠	٢٨٠٠٠	٣٩٩٩	١٧	١٦	٣٣
السودان	١٩٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٣٣٠	٢٥	٠٠
[illegible]	٥٠٠	٩٩٩	٠٠٠	٥٩	٣٣	٠٠
الخليج	٤٠٠	١٢٨٠	١٧٠	٤٣	٣٣	٣٤
اليمن	٢٧٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٣٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠

* عام ١٩٦٨ .

(١) مرتبة تنازليا حسب عدد المعلمات في المرحلة الابتدائية

أ ـ عام ١٩٦٥

المصدر : اليونسكو ، الدليل الاحصائي السنوي عام ١٩٧٣ .

ويعطي جدول رقم ٨ صورة موجزة عن الزيادة في اعداد المعلمات في الفترة ١٩٦٠ ـ ٦١ الى ١٩٧١ ـ ٧٢ . ويلاحظ ان عدد المعلمات في جميع المراحل قد تضاعف اربع مرات خلال تلك الفترة ، وكانت الزيادة في معلمات المرحلة الابتدائية اقل منها في كل من المرحلتين الثانوية والعالية ، وكلها زيادات هائلة تشهد على مجهودات الدول العربية في هذا المجال ، وعظم المسئولية التي واجهتها هذه البلاد في التوسع التعليمي خاصة ، مما يؤكد ان الاعتماد على الوسائل التقليدية في التوسع في التعليم النظامي ومجال تعليم الكبار لن يكفي لتحقيق التقدم المنشود ، ولابد من تعبئة كل الجهود والطاقات لتوفير القوى العاملة والامكانات اللازمة ، حتى لو استدعى الامر اللجوء الى الخدمة الاجبارية وقد لجأت مصر حديثا الى الاستعانة بخريجات وخريجي الجامعة لمواجهة العجز في معلمات ومعلمي الابتدائي ، وقد امكن ذلك عن طريق تنفيذ قانون الخدمة العامة لمدة سنة لخريجي الجامعة ، وفي هذا العام ٧٥ ـ ٧٦ طلبت وزارة التربية والتعليم ٧٦٠٠ مكلف من الجنسين لهذا الغرض . وقد اطلت في الحديث عن هذا الموضوع لايماني بضرورة تعميم التعليم الالزامي وخاصة للبنات ، وبأهمية الاستعانة بالالاف من خريجات الجامعة اللائي يتهافتن على العمل في مكاتب الحكومة بينما المدارس في أشد الحاجة الى خدماتهن . ولا بد ايضا من الاستعانة بالتقنيات التعليمية الحديثة لتسهيل مهمة المعلمين والمعلمات .

وهنالك حاجة كبرى الى مساعدات المعلمات لتمكين المعلمات المؤهلات من العمل في فصول مدرسية كبيرة نسبيا حيث يتوقع ان يبقى عدد الطالبات بالنسبة للمعلمة على ما هو عليه حاليا بل قد يزيد في فترة التوسع الكبير لاستيعاب اكبر قدر ممكن من التلميذات في سن الدراسة .

جدول رقم ٨

مؤشرات الزيادة في اعداد المعلمات بالبلاد العربية

المرحلة	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦٥	عام ١٩٧٠	عام ١٩٧١
كل المراحل	١٠٠	٢٠٠	٣٤٨	٤١٠
المرحلة الابتدائية	١٠٠	١٥٨	٢٠٩	٢٢٦
المرحلة الثانوية	١٠٠	١٥٥	٢٢٠	٢٢٥
المرحلة العالية	١٠٠	١٥٦	٢٨٩	٢١١

وسيتبع تعميم التعليم الالزامي الابتدائي ـ الذي قد لا يتحقق في عام ١٩٨٥ ـ مد سن الالزام ليشمل المرحلة الاعدادية كما فعلت كل من الاردن والكويت وليبيا . وسيحتاج ذلك الى اعداد طائلة من المعلمات والمعلمين ، كما ان ذلك سيؤدي الى توسع كبير في المرحلة العليا من التعليم الثانوي وما سيتطلبه ذلك من زيادة في اعداد المعلمات لتلك المرحلة . ويصح ذلك بالنسبة للمرحلة الجامعية أيضا .

ولا تقتصر الحاجة الى المعلمات على الناحية الكمية فقط ، بل تتعداها الى الناحية الكيفية ، وذلك لاستبدال المعلمات والمعلمين غير المؤهلين بغيرهم على المستوى اللازم من التعليم والاعداد التربوي .

وهنالك حاجة ماسة الى معلمات الكبار للعمل في ميدان محو الامية ومحاربة تلك الافة في العالم العربي .

وباختصار نرى ان جميع البلاد العربية تعاني من عجز في المعلمات وخاصة معلمات اللغات الاجنبية والعلوم والرياضيات . وهذه الظاهرة موجودة حتى في مصر التي تعبر الآلاف من المعلمات لغيرها من الدول العربية والافريقية . ومن ناحية اخرى فان دولا عربية عديدة تعتمد اعتمادا كبيرا على المعلمات المغتربات اللائي تزيد نسبتهن عن المواطنات في كل من السعودية والكويت بوجه خاص ،

والحاجة الى المعلمات من المواطنات في هذه البلاد واضحة ، وقد بذلت هذه البلاد جهودا كبيرة في هذا المجال ، ويشهد على ذلك التوسع الكبير في تعليم اعداد المعلمات خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة في المملكة العربية السعودية .

من هذا يتضح انه اذا توفرت احتياجات البلاد العربية من المعلمات فقط لامكن مضاعفة اعداد النساء العاملات في هذه البلاد . فما بالنا باحتياجات هذه البلاد الى النساء العاملات في مجالات الطب والخدمة الاجتماعية والاعمال الادارية والبحوث وادارة المكتبات والصناعات المختلفة ، ومجالات الاعلام وغيرها من الانشطة الاقتصادية .

الحاجة الى العاملات في مجال الخدمات الطبية

في فترة التحول التي يمر بها العالم العربي حاليا ، تبذل مجهودات كبيرة لتحسين مستوى الخدمات الصحية بزيادة عدد الاطباء من الجنسين والممرضات وانشاء المستشفيات والوحدات الصحية العلاجية والوقائية في جميع انحاء هذه البلاد ، ويحتاج ذلك الى اعداد هائلة من القوى العاملة في المجالات الطبية من الاطباء والطبيبات والممرضات والمساعدات الصحيات ، وقد اشرت سابقا الى ان مستوى التحاق الفتيات بكليات الطب في بعض البلاد العربية مرتفع نسبيا عنه في كثير من دول العالم ، وهذه ظاهرة طيبة ، ولكنها لا تفي باحتياجات المجتمع العربي ، اذ تحتم تقاليد هذا المجتمع توفر اعداد متساوية من الطبيبات والاطباء . ولا توجد احصائيات عن نسبة النساء في مهنة الطب ، ويمكن القول بأنها لا زالت نسبة صغيرة جدا وذلك يرجع الى حداثة التعليم الطبي للنساء في كثير من البلدان العربية ، ولا تكفي الاعداد الموجودة حاليا من الطبيبات لتوفير الخدمات الطبية للنساء والاطفال او ما يزيد على نصف سكان العالم العربي .

وتوجد حاجة كبرى الى الممرضات والمساعدات الصحيات في جميع البلاد العربية ، حيث يصل عدد الممرضات الى ما يقرب من خمس عدد الاطباء بينما يجب ان يعكس هذا الوضع وان يزيد عدد الممرضات زيادة كبيرة عن عدد الاطباء والطبيبات ، وقد توسعت الدول العربية حديثا في انشاء معاهد التمريض على المستوى الجامعي لرفع مستوى ومكانة مهنة التمريض ، ولتوفير الاعداد اللازمة من الممرضات المؤهلات تأهيلا عاليا لتوفير الخدمات الصحية اللازمة في المستشفيات وتقليل الضغط على الاعداد المحدودة من الاطباء والطبيبات ، وقد لا تتمكن الدول العربية في المستقبل القريب من توفير الاعداد اللازمة من الممرضات وزيادة معدلهن بالنسبة للاطباء والطبيبات ، ولكنه هدف يجب ان يوضع في الاعتبار عند التخطيط للتوسع في تعليم البنات ، ولتحسين الخدمات الصحية . وهنالك ايضا حاجة الى المساعدات الصحيات على المستوى المتوسط من خريجات التعليم الثانوي او الكليات المتوسطة ، لتقليل الضغوط على التعليم العالي ، ولتوفير الخدمات الصحية العامة مثل نشر التوعية الصحية ، ومقاومة الامراض المتوطنة والعمل في الصحة الوقائية وما شابه ذلك من خدمات لرفع المستوى الصحي في العالم العربي .

وتعتمد الكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي اعتمادا كبيرا على الطبيبات والممرضات المغتربات وقد بدأت مجهودات حديثة في هذه الدول لزيادة رصيدها من العاملات في المجالات الطبية من بين مواطناتها بفتح معاهد التمريض ، وايفاد الطالبات لدراسة الطب خارج تلك البلاد ، كما فتحت المملكة العربية السعودية حديثا الدراسات الطبية بجامعاتها للمرأة السعودية .

ولا يتسع المجال هنا لحصر كل الاعمال التي تحتاج الى المزيد من النساء العاملات وهذا ميدان يتسع للدراسة والتحليل على مستوى الدولة أو العالم العربي أجمع للتعرف على احتياجات كل دولة من القوى العاملة النسائية وامكانيات التوسع في تعليم المرأة ومساهمتها في القوى العاملة . ولابد من تعاون الوزارات المختلفة داخل كل بلد مثل وزارات التربية والتعليم العالي ، والعمل ، والصحة ، والشئون الاجتماعية ، والقوى العاملة ، والتخطيط ، لان توفير القوى العاملة اللازمة لاحتياجات التنمية لا يمكن ان يقع على عاتق وزارات التربية والتعليم وحدها . ولابد من التعاون ايضا على نطاق المنطقة العربية كلها حتى يمكن استثمار الثروة المادية في تنمية الثروة البشرية وخاصة تلك الثروة النسائية التي لم تستغل بعد بالقدر الكافي .

خاتمة

اوضح هذا البحث عدة انجازات وكثيرا من المشكلات التي تتعلق بتعليم المرأة ومساهمتها في القوى العاملة في البلاد العربية . فلقد دخلت هذه البلاد ميدان تعليم المرأة ومساهمتها في قطاعات العمل العصرية متأخرة ، ومع ذلك فقد تمكنت من السير بخطى سريعة بعيدا عن التخلف ، ولكنها لم تلحق بعد بركب التقدم ، وعليها ان تحدد الاتجاه ، وتضع الاولويات ، وترسم الاستراتيجيات لزيادة فرص تعليم المرأة ومساهمتها في تطوير المجتمع .

وستظل مهمة تعليم المرأة الاساسية هي رفع مستواها الثقافي ، واعدادها لاداء مهمتها كربة بيت لتساهم مساهمة غير مباشرة في تنمية المجتمع اجتماعيا واقتصاديا عن طريق بث العادات والاتجاهات السليمة المتطورة في ابنائها وبناتها . ولذلك يجب ان تعطى الاولوية لتعميم التعليم الالزامي للبنات ، واعطاء عناية خاصة لبرامج تعليم الشابات ، بين سن ١٤ و ٢٠ سنة ، اللائي فاتتهن فرص التعليم النظامي ، ولبرامج محو الامية بين كبار النساء ، وذلك لرفع المستوى الثقافي للمجتمع العربي ، وقد يكون العام الدولي للمرأة حافزا للدول العربية التي لم توقع بعد اتفاقية الامم المتحدة بشأن عدم التمييز ضد النساء في التعليم ، لتوقيع هذه الاتفاقية ، اعترافا بأهمية تعليم المرأة لاداء دورها داخل البيت وخارجه .

بالاضافة الى ذلك ، يجب اعادة توزيع الفتيات على التخصصات المختلفة في التعليم الثانوي والجامعي ، وتشجيع الفتيات على الالتحاق بالتخصصات العلمية والعملية والتربوية بغرض زيادة النشاط الاقتصادي بين النساء وخاصة في قطاعات العمل الحديثة . ويمكن تحقيق ذلك دون زيادة باهظة في مخصصات التعليم ، وذلك بحسن استغلال الموارد الحالية ، وزيادة كفاءة النظم التعليمية ، وتقليل الضياع للموارد البشرية والمادية .

وقد اكد ميثاق العمل لجامعة الدول العربية « ان الرجل والمرأة شريكا حياة ومصير ، ولابد لهما من الاسهام معا في صنع الحياة على اساس من التعاون والمساواة » .

وكما قالت مارجريت ميد عالمة الانثروبولوجي الامريكية :

« اذا قبلنا مبدأ انه يمكننا بناء عالم افضل باستخدام المواهب المختلفة لكل جنس ، كان لدينا نوعان من الحرية ، حرية استخدام المواهب المطلقة لكل جنس ، وحرية التسليم بتفوق كل جنس على الاخر في مجالات خاصة ، والعمل على تنمية هذه المواهب » .

لقد ساندت المرأة الرجل في كفاحه عبر القرون ، اذ وقفت دائما وراءه تؤيده وتسانده ، وتقضي متطلبات الحياة الحديثة ان تترك المرأة مكانها خلف الرجل ، وان تقف بجانبه ، لتسهم معه في بناء الاسرة والمجتمع ، وفي تحمل مسئوليات الحياة .

ان العالم العربي محدود الثروات الطبيعية ، ولن تستمر الثروة البترولية الى الابد ، ولكي يتقدم المجتمع العربي لابد من تغيير وجه الارض التي يعيش عليها . فاذا اراد تحويل الصحراء الى جنات غناء ، توفر الغذاء للملايين المتزايدة ، فلابد من الاعتماد على مجهودات كل فرد في المجتمع برجاله ونسائه .

د. نجاة المرسي السنباري

دائرة دراسات الشرق الاوسط

بجامعة كاليفورنيا بركلي